DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689

ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810

مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com

Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

خبرات السياسات التربوية العالميّة والاستفادة منها في تحسين كفاءة الإنفاق لقطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية

أ. مشعل زبران خلوفه العامري

مشرف تربوي بمحافظة العرضيات، ادارة التعليم بمكة المكرمة، وطالب دكتوراه بقسم السياسات التربوية، جامعة الملك خالد، ابها، المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني mza1396@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات التربوية العالمية التي تسهم في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي والاستفادة منها في تطوير التعليم بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي باستخدام أسلوب دلفاي عبر ثلاث جولات لاستطلاع آراء عشرة خبراء حول السياسات المقترحة. وأظهرت النتائج اتفاقًا مرتفعًا على أهمية الاستثمار في المعلم، وتطوير المناهج، وتحسين توزيع المعلمين، وتطبيق التمويل القائم على الأداء. كما أكدت أهمية التحول الرقمي، وتحليلات البيانات، والتعلم المدمج، والشراكات مع القطاع الخاص، واللامركزية الإدارية في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين جودة التعليم. وأشارت الدراسة إلى أن تحقيق الكفاءة يتطلب تعزيز الحوكمة والشفافية وعدالة توزيع الموارد، إلى جانب توظيف التقنيات الحديثة. كما أثبت أسلوب دلفاي فاعليته في بناء توافق علمي بين الخبراء. وأوصت الدراسة بتطوير الحوكمة المالية، وتحسين نظم البيانات التعليمية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الإنفاق، السياسات التربوية، التمويل التعليمي، الحوكمة التعليمية، التحول الرقمي، جودة التعليم.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689

مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com

Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810

Global Educational Policy Experiences and Their Utilization in Improving the Efficiency of Education Sector Spending in Saudi Arabia

Meshal Zabran Khaloufa Al-Amri
Educational Supervisor in Al-Ardiyat Governorate, Makkah Education Department, and PhD Candidate in the Department of Educational Policies, King Khalid University, Abha, Kingdom of Saudi Arabia
Email: mza1396@hotmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify international educational policies that contribute to improving the efficiency of educational spending and benefit from them in developing education in Saudi Arabia. The study adopted the descriptive survey approach using the Delphi method through three rounds to explore the opinions of ten experts regarding the proposed policies. The findings showed high agreement on the importance of investing in teachers, curriculum development, improving teacher distribution, and implementing performance-based funding. The results also emphasized the role of digital transformation, data analytics, blended learning, partnerships with the private sector, and administrative decentralization in enhancing spending efficiency and improving education quality. The study indicated that achieving efficiency requires strengthening governance, transparency, and equitable resource distribution, alongside the use of modern technologies. The Delphi method proved effective in building scientific consensus among experts. The study recommended improving financial governance, developing educational data systems, and aligning educational outcomes with labor market needs to achieve sustainable development.

Keywords: Spending Efficiency, Educational Policy, Education Finance, Educational Governance, Digital Transformation, Education Quality.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

مقدمة البحث

يشكل التعليم أحد الركائز الأساسية لأي مجتمع حديث يسعى إلى التنمية المستدامة وبناء اقتصاد معرفي قوي، إذ يُعدّ الاستثمار في رأس المال البشري عاملًا جوهريًا لرفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدركت الدول المتقدمة أن زيادة حجم الإنفاق وحده لا يكفي لضمان تحسين جودة التعليم، بل يجب التركيز على كفاءة استخدام الموارد التعليمية لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كل وحدة مالية مصروفة، بما يتوافق مع الأهداف التعليمية والاستراتيجية الوطنية.

ومع اهتمام صناع القرار التربوي بزيادة الإنفاق على التعليم وترشيد مظاهر الإنفاق غير الضرورية؛ إلا أن وجود فجوة ملحوظة بين حجم الإنفاق التعليمي ومستوى الكفاءة المحقق. فقد أوضحت دراسة Miningou (2019) أن نحو 16% من الموارد المالية المخصصة للتعليم في الدول النامية تُهدر نتيجة ضعف الكفاءة، رغم وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق وعدد سنوات التعليم المعدلة بجودة التعلم

كما أظهرت دراسة Herrera وآخرين (2025) أن كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم عالميًا تقع في مستوى متوسط مقارنة بقطاعات أخرى، مع تأثير جوهري لجودة الحوكمة وإدارة الموارد في تفسير فروق الأداء بين الدول، وفي إطار السياسات التربوية المقارنة، كشفت دراسة Mou وآخرين (2019) أن اعتماد أنماط موازنات تزايدية غير مرتبطة بالأداء في نظم التعليم الكندية أسهم في تراجع الكفاءة التقنية وتخصيص الموارد بصورة أقل إنتاجية، وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراسات أخرى حول أهمية الانتقال من تمويل قائم على المدخلات إلى نماذج تمويل مرتبطة بالنتائج ومؤشرات الأداء، بما يعزز المساءلة ويرفع كفاءة الاستخدام.

كما أبرزت دراسات دول جنوب شرق آسيا أهمية توظيف التكنولوجيا وتحسين آليات تخصيص الميزانيات في تعزيز كفاءة الإنفاق؛ إذ أظهرت دراسة Râlea وآخرين (2026) وجود تباين ملحوظ في كفاءة أنظمة التعليم العالي داخل الاتحاد الأوروبي تبعًا لمستوى الموارد ومواءمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل، مما يؤكد مركزية البعد الاستراتيجي في إدارة الموارد التعليمية.

وعلى المستوى الوطني، ورغم التوسع الكبير في الاستثمار التعليمي بالمملكة العربية السعودية، فإن بعض الدراسات أشارت إلى وجود تحديات في كفاءة الإنفاق. فقد بينت دراسة الخريجي (2021) أن مستويات الكفاءة في الإنفاق الحكومي – بما في ذلك التعليم – لا تزال أقل من المتوسط في دول مجموعة العشرين، مع وجود نسب هدر مرتفعة

مما سبق تبرز الحاجة الملحة لإجراء دراسة شاملة تربط بين خبرات السياسات التربوية العالمية وواقع كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية. فبينما تقدم التجارب الدولية نماذج ناجحة لتحسين استخدام الموارد وتحقيق العدالة والجودة في التعليم، يواجه التعليم السعودي تحديات في التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق أعلى عائد ممكن من الإنفاق التعليمي. لذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على السياسات التعليمية العالمية، وتحليل واقع الإنفاق التعليمي في المملكة، واقتراح آليات عملية قابلة للتطبيق بهدف تعزيز كفاءة الإنفاق، رفع جودة التعليم، وتحقيق العدالة بين المدارس والمناطق التعليمية.

مشكلة البحث

على الرغم من النمو الملحوظ في حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير، إلا أن الأدبيات العلمية تشير إلى أن ارتفاع مستوى الإنفاق لا يقترن بالضرورة بتحقيق كفاءة استخدام الموارد أو تحسين المخرجات التعليمية. فقد أظهرت دراسة الخريجي (2021) أن كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة – لاسيما في قطاع التعليم – جاءت أقل من مثيلاتها في دول مجموعة العشرين، مع تسجيل نسب هدر مرتفعة، ما يعكس اختلالًا بين المدخلات المالية والعوائد التعليمية المتحققة، وتؤكد هذه النتائج الحاجة إلى مراجعة آليات تخصيص الموارد ورفع كفاءة إدارتها.

وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالي، أظهرت دراسة الراجحي (2024) أن مستوى حوكمة النفقات وكفاءة الإنفاق جاء بدرجة متوسطة، مع وجود تأثير إحصائي دال للحوكمة في تعزيز الكفاءة، مما يعزز الطرح النظري الذي يربط بين جودة الحوكمة وكفاءة تخصيص الموارد. كما أكدت دراستا الغامدي (2024) والخليوي (2023) أهمية تطوير آليات مالية مبتكرة، وتعزيز الشراكات، وتنويع الإيرادات لتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

أما في السياق الدولي، فقد أظهرت دراسة Miningou (2019) أن متوسط الهدر في الإنفاق التعليمي بالدول النامية يبلغ نحو 16% نتيجة ضعف الكفاءة، رغم العلاقة الإيجابية بين حجم الإنفاق وعدد سنوات التعليم المعدلة بجودة التعلم، كما بيّنت دراسة Mou وآخرين (2019) أن نظم الموازنات غير المرتبطة بالأداء في التعليم الكندي أسهمت في تراجع الكفاءة التقنية وتخصيص الموارد بصورة أقل إنتاجية.

وانطلاقًا مما سبق، تتحدد مشكلة البحث في الحاجة إلى الإفادة من خبرات السياسات التربوية العالمية الناجحة في بناء تصور مقترح يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على أبرز السياسات والممارسات الدولية المرتبطة برفع كفاءة استخدام الموارد التعليمية، وتحليل واقع كفاءة الإنفاق في التعليم السعودي، والكشف عن السياسات الأكثر ملاءمة للتطبيق في البيئة التعليمية السعودية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، ويرفع جودة المخرجات التعليمية، ويعزز الاستدامة والحوكمة والعدالة في توزيع الموارد التعليمية.

أسئلة البحث

1. ما أبرز السياسات التربوية العالمية المعتمدة في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم؟
2. ما جوانب الضعف في كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
3. ما السياسات أو الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة، استناداً إلى التجارب العالمية الناجحة؟

أهداف البحث

1. التعرّف على أبرز السياسات التربوية العالمية المعتمدة في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم.
2. تحديد جوانب الضعف في كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية.
3. اقتراح سياسات وإجراءات يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية الناجحة.

أهمية البحث

أولاً: الأهمية النظرية

- **الإسهام في إثراء المعرفة الأكاديمية:** تقدم الدراسة تحليلًا علميًا للسياسات التربوية العالمية وآليات تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي، ما يعزز الفهم النظري لعلاقة السياسات التعليمية بالإنفاق الفعال في التعليم.
- **سد الفجوة البحثية:** تعالج الدراسة نقص البحوث التي تربط بين التجارب الدولية الناجحة وواقع التعليم في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كفاءة استخدام الموارد التعليمية.
- **تطوير الإطار المفاهيمي للبحث:** توفر الدراسة مرجعية نظرية متكاملة توضح العلاقات بين السياسات التعليمية العالمية، كفاءة الإنفاق، وقطاع التعليم الوطني، ما يمكن استخدامه كأساس للدراسات المستقبلية.

ثانياً: الأهمية العملية والتطبيقية

- تقديم توصيات عملية لصانعي القرار: تُمكّن نتائج الدراسة الجهات الرسمية في المملكة من تبني سياسات تعليمية فعّالة لتحسين توزيع الموارد وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإنفاق التعليمي.
- تعزيز كفاءة الإنفاق التعليمي: توفر الدراسة آليات لتحسين استخدام الموارد المالية والبشرية والتقنية، مما يساهم في خفض الهدر المالي وزيادة العائد التعليمي.
- توجيه السياسات التعليمية الوطنية: تساعد الدراسة في تكييف أفضل الممارسات الدولية مع السياق السعودي، بما يضمن توافق السياسات مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة.

حدود البحث

نظرًا لاختلاف طبيعة أسئلة الدراسة، فقد تنوعت حدود البحث وفقًا لكل سؤال من حيث الموضوع، والمجتمع، والعينة، والمنهج المستخدم، وذلك على النحو الآتي:

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل خبرات بعض السياسات التربوية العالمية المرتبطة بتحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم، ودراسة واقع كفاءة الإنفاق التعليمي في المملكة العربية السعودية، واقتراح سياسات وإجراءات تطويرية مستندة إلى التجارب الدولية الناجحة، دون التطرق إلى القطاعات غير التعليمية.
- **الحدود المكانية:** تختلف الحدود المكانية باختلاف أسئلة الدراسة؛ ففي السؤال الأول اقتصرت الدراسة على عدد من الدول ذات التجارب التعليمية الرائدة عالميًا، وهي: فنلندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وكندا، بينما اقتصر السؤالان الثاني والثالث على قطاع التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** تختلف الحدود البشرية تبعًا لطبيعة كل سؤال؛ حيث تمثلت في السياسات التعليمية والتجارب التربوية العالمية في السؤال الأول، وفي مديري المدارس والمشرفين التربويين بالتعليم العام في المملكة العربية السعودية بالنسبة للسؤال الثاني، أما السؤال الثالث فقد اقتصر على الخبراء والمتخصصين في مجالات الإدارة التربوية والسياسات التعليمية وكفاءة الإنفاق.
- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على العام الدراسي 1447هـ الموافق 2026م، وذلك فيما يتعلق بجمع البيانات الميدانية وآراء الخبراء، بما يضمن ارتباط النتائج بالواقع التعليمي الحالي.

مصطلحات البحث

1. السياسات التربوية Educational Policy

تشير السياسات التربوية إلى الإجراءات والخطط الاستراتيجية التي تتبناها الدول لتنظيم التعليم وتحسين جودته وكفاءة استخدام الموارد، وتشمل السياسات المتعلقة بالتمويل، الإدارة، الرقابة، وتطوير البنية التحتية التعليمية، وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين الجودة التعليمية وكفاءة الإنفاق، وضمان العدالة في توزيع الموارد بين المدارس والفئات المختلفة (إبراهيم، 2009، ص. 657).

وتعرَّف إجرائياً في هذا البحث بأنها مجموعة التشريعات والأنظمة والإجراءات التنظيمية والاستراتيجيات التعليمية المطبقة في بعض الدول المتقدمة أو التجارب الدولية الرائدة، والتي تستهدف تحسين جودة مخرجات التعليم وتعظيم الاستفادة من الموارد التعليمية، وسيتم تناولها من خلال تحليل نماذج وتجارب دولية مختارة.

2. كفاءة الإنفاق التعليمي Education Spending

تعرف كفاءة الإنفاق التعليمي بأنها قدرة قطاع التعليم على استخدام الموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة لتحقيق أفضل النتائج التعليمية الممكنة، وتتضمن الكفاءة المالية تحقيق أعلى عائد تعليمي مقابل الموارد المصروفة، وتقليل الهدر المالي، وتحسين تخصيص الموارد وفق الأولويات التعليمية (العدل، 2021، ص. 471).

تُعرَّف إجرائياً في هذا البحث بأنها مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية والتقنية في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية، بما يحقق أفضل مخرجات تعليمية ممكنة بأقل تكلفة، ويتم قياسها من خلال تحليل مؤشرات مثل جودة المخرجات التعليمية.

المبحث الأول: السياسات التربوية العالمية وخبراتها

تُشكل السياسات التربوية الإطار الاستراتيجي الذي يوجه العملية التعليمية ويحدد أهدافها وأساليب تنفيذها على مستوى الدولة. وتكمن أهميتها في قدرتها على تحسين جودة التعليم وتحقيق العدالة بين المتعلمين، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية. كما تعكس السياسات التربوية خبرات الدول المتقدمة في توجيه الإنفاق التعليمي وربط التمويل بمؤشرات الأداء لتحقيق أثر تعليمي وتنموي ملموس (القرشي، 2024).

أولاً: مفهوم السياسات التربوية

تُعد السياسات التربوية أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم، حيث تمثل الإطار المرجعي الذي يحدد فلسفة التعليم وأهدافه واستراتيجياته التنفيذية. وتشير السياسات التربوية إلى مجموعة القرارات والتوجهات والإجراءات التي تتبناها الدولة لتنظيم العملية التعليمية وضمان تحقيقها للأهداف المجتمعية

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

والتنموية. وهي لا تقتصر على الجوانب التنظيمية أو التشريعية فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في طبيعة النظام التعليمي وتوجهاته المستقبلية (إبراهيم، 2009).

وتنبع أهمية السياسات التربوية من كونها تمثل ترجمة عملية لفلسفة المجتمع وقيمه الثقافية، حيث تعكس توجهاته نحو إعداد الإنسان القادر على التفاعل مع متطلبات التنمية المعاصرة. فالنظام التعليمي لا يعمل بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينشأ فيها، بل يتأثر بها ويؤثر فيها في الوقت ذاته، مما يجعل السياسات التربوية أداة استراتيجية لتوجيه التنمية البشرية وتحقيق التوازن بين احتياجات المجتمع وإمكاناته المتاحة (القرشي، 2024).

وتشير الأدبيات التربوية إلى ضرورة التمييز بين السياسة التربوية باعتبارها إطاراً تخطيطياً طويل المدى، وبين الممارسات التعليمية اليومية التي تمثل التطبيق العملي لهذه السياسات. فالسياسة التربوية تتسم بالثبات النسبي والاستمرارية، بينما قد تتغير أساليب التنفيذ تبعاً للظروف الميدانية والمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. ويؤدي هذا التمييز إلى تعزيز قدرة الأنظمة التعليمية على تحقيق الاستقرار المؤسسي مع الحفاظ على المرونة في مواجهة التحديات المستقبلية (عبد العزيز، 2023).

وفي ضوء ما سبق يتبين أن نجاح النظام التعليمي يرتبط بدرجة كبيرة بوضوح السياسات التربوية وقدرتها على تحقيق التكامل بين الأبعاد الفكرية والاجتماعية والاقتصادية داخل العملية التعليمية.

ثانياً: أهمية السياسات التربوية في تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم

تلعب السياسات التربوية دوراً محورياً في توجيه الموارد المالية للتعليم بطريقة تحقق أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية، حيث تسهم في تحديد أولويات الإنفاق التعليمي وضمان توجيه الموارد نحو البرامج والمشروعات التي تحقق أكبر أثر في تحسين جودة التعليم. وتُعد كفاءة الإنفاق التعليمي أحد المؤشرات الرئيسة التي تقيس نجاح السياسات التعليمية، إذ تهدف إلى تحقيق أفضل المخرجات التعليمية بأقل التكاليف الممكنة دون التأثير في جودة العملية التعليمية (العدل، 2021).

وتساهم السياسات التربوية في تحسين كفاءة الإنفاق من خلال وضع أطر تنظيمية وتشريعية تنظم عملية تخصيص الموارد المالية ومتابعة استخدامها، حيث تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد التعليمية، مما يقلل من احتمالات الهدر المالي ويزيد من فاعلية البرامج التعليمية. كما تساعد هذه السياسات في توجيه الإنفاق نحو المجالات ذات الأولوية مثل تطوير المناهج، وتنمية مهارات المعلمين، وتوظيف التقنيات التعليمية الحديثة (الحربي، 2023).

وقد أكدت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الدول التي تعتمد سياسات تعليمية قائمة على الأدلة والبيانات تحقق مستويات أعلى من كفاءة الإنفاق التعليمي، حيث تتيح هذه السياسات إمكانية تقييم أثر البرامج التعليمية وربط التمويل بنتائج التعلم الفعلية، مما يسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق الاستدامة المالية للأنظمة التعليمية(Organisation for Economic Co-operation and Development ، 2024)

ومن ثم يمكن القول إن السياسات التربوية الحديثة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على البيانات والمؤشرات التعليمية في اتخاذ القرارات التمويلية، بما يحقق مواءمة أفضل بين الإنفاق ونتائج التعلم الفعلية.

ثالثاً: أنواع السياسات التربوية (التمويل، الإدارة، الرقابة، العدالة)

1- سياسات التمويل التعليمي

تمثل سياسات التمويل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية، حيث تحدد آليات جمع الموارد المالية وتوزيعها على المؤسسات التعليمية. وتتراوح هذه السياسات بين التمويل المركزي الذي تتولى فيه الدولة مسؤولية تخصيص الموارد التعليمية، والتمويل اللامركزي الذي يمنح السلطات المحلية أو المؤسسات التعليمية صلاحيات أوسع في إدارة الموارد المالية. ويهدف هذا التنوع في نماذج التمويل إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد وتحسين كفاءة استخدامها (الخريجي، 2021).

وتبرز أهمية سياسات التمويل في تبني نماذج حديثة مثل التمويل القائم على احتياجات الطلبة، حيث يتم تخصيص الموارد التعليمية وفق الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعلمين، وهو ما يسهم في تقليص الفجوات التعليمية وتحقيق العدالة في فرص التعلم (القط، 2023).

وبناءً على ذلك يمكن استنتاج أن سياسات التمويل التعليمي تمثل الأساس الذي تعتمد عليه الأنظمة التعليمية في ضمان استمرارية العملية التعليمية وتحقيق أهدافها التنموية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

2- سياسات الإدارة التعليمية

تركز سياسات الإدارة التعليمية على تنظيم الهيكل الإداري للمؤسسات التعليمية وتحديد مستويات اتخاذ القرار داخل النظام التعليمي. وتشمل هذه السياسات نماذج الإدارة المركزية التي تضمن توحيد المعايير التعليمية، ونماذج الإدارة اللامركزية التي تمنح المؤسسات التعليمية مرونة أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج والميزانيات والبرامج التعليمية (كيلاني، 2025).

وقد أثبتت التجارب العالمية أن التوازن بين المركزية واللامركزية يسهم في تحسين كفاءة الإدارة التعليمية، حيث يتيح هذا التوازن الحفاظ على المعايير الوطنية للتعليم مع مراعاة احتياجات المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية وزيادة كفاءة استخدام الموارد التعليمية (الشدي، 2026).

ومن ثم يمكن القول إن الإدارة اللامركزية تمنح المؤسسات التعليمية مرونة أكبر في التعامل مع احتياجات البيئة المحلية، الأمر الذي يعزز سرعة الاستجابة للمشكلات والمتغيرات الميدانية.

3- سياسات الرقابة والمساءلة

تهدف سياسات الرقابة إلى ضمان التزام المؤسسات التعليمية بالمعايير الوطنية وتحقيق الأهداف التعليمية المحددة، حيث تشمل هذه السياسات نظم التقييم المدرسي الخارجي، ونظم تقييم أداء المعلمين، واستخدام الاختبارات الوطنية والدولية لقياس جودة التعليم. وتُعد نظم المساءلة التعليمية من الأدوات المهمة لتعزيز الشفافية وتحسين جودة الأداء المؤسسي في المؤسسات التعليمية (الراجحي، 2024).

وقد أسهمت الاختبارات الدولية مثل برامج التقييم المقارن في تعزيز ثقافة السياسات القائمة على البيانات، حيث أصبحت نتائج هذه الاختبارات أداة رئيسة لتقييم أداء الأنظمة التعليمية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، مما يدعم اتخاذ القرارات التعليمية المبنية على الأدلة العلمية. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن نظم المساءلة التعليمية تسهم في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي من خلال ربط التمويل بنتائج الأداء الفعلية للمؤسسات التعليمية (Herrera et al., 2025).

ويُفهم من ذلك أن نظم الرقابة والمساءلة تمثل أداة استراتيجية لتحسين جودة التعليم، من خلال تعزيز الشفافية والمحاسبة ودعم اتخاذ القرارات التعليمية القائمة على الأدلة العلمية.

4- سياسات العدالة والإنصاف التعليمي

تمثل العدالة التعليمية أحد الأهداف الرئيسة للسياسات التربوية الحديثة، حيث تسعى إلى ضمان تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المتعلمين بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. وتشمل سياسات العدالة توفير موارد تعليمية إضافية للفئات المحرومة، وتطوير برامج تعليمية تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، مما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز كفاءة الإنفاق التعليمي (الديك، 2024).

وقد أكدت الدراسات أن تحقيق العدالة التعليمية يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يؤدي تقليص الفجوات التعليمية إلى زيادة فرص المشاركة المجتمعية وتحسين مستوى الإنتاجية الاقتصادية (المزيني، 2025).

وبناءً على ذلك يمكن استنتاج أن سياسات العدالة والإنصاف التعليمي تمثل محورًا أساسيًا في بناء أنظمة تعليمية تضمن تكافؤ الفرص لجميع المتعلمين دون تمييز.

رابعاً: معايير السياسات التربوية الفعالة

تتسم السياسات التربوية الفعالة بمجموعة من المعايير التي تضمن قدرتها على تحقيق أهدافها التعليمية والتنموية، ومن أبرز هذه المعايير الشمولية والمشاركة المجتمعية، حيث ينبغي أن تستند السياسات التعليمية إلى مشاركة جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، بما في ذلك المعلمون والطلبة وأولياء الأمور وصناع القرار التربوي. ويسهم هذا التوجه في تعزيز قبول السياسات التعليمية وزيادة فاعلية تنفيذها (الحربي، 2023).

كما تعتمد السياسات التربوية الفعالة على الواقعية في تحديد الأهداف والوسائل، حيث يجب أن تستند إلى تحليل دقيق للموارد المالية والبشرية المتاحة، وأن توازن بين الطموحات التعليمية وإمكانات التطبيق العملي. ويؤدي هذا التوازن إلى زيادة فرص نجاح السياسات التعليمية وتحقيق الاستقرار المؤسسي للنظام التعليمي (فرغل، 2026).

ومن المعايير المهمة أيضاً الاتساق والتكامل بين السياسات التعليمية والسياسات العامة للدولة، حيث ينبغي أن تتوافق السياسات التعليمية مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما يضمن تحقيق التكامل بين التعليم

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

والتنمية الشاملة. كما يجب أن تتسم السياسات التعليمية بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية المتسارعة (عبد الرحيم، 2023).
ونستخلص مما تقدم أن إشراك المعلمين والطلبة وأولياء الأمور في بناء السياسات التربوية يعزز من واقعية القرارات التعليمية ويجعلها أكثر ارتباطًا بالاحتياجات الفعلية للميدان التربوي.

المبحث الثاني: كفاءة الإنفاق التعليمي
أولاً: مفهوم كفاءة الإنفاق التعليمي وأهميته

تُعد كفاءة الإنفاق التعليمي من المفاهيم الحديثة نسبياً في أدبيات الاقتصاد التربوي، حيث ترتبط بمدى قدرة الأنظمة التعليمية على تحقيق أفضل المخرجات التعليمية الممكنة باستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية المتاحة بأعلى درجات الفاعلية. ويُقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة للتعليم بما يحقق جودة العملية التعليمية ويرفع من مستوى نواتج التعلم مع تقليل الهدر المالي والتشغيلي إلى أدنى مستوى ممكن، بما ينسجم مع أهداف التنمية الشاملة ويعزز الاستدامة المالية للأنظمة التعليمية (إبراهيم، 2009).

وتكتسب كفاءة الإنفاق التعليمي أهميتها من ارتباطها المباشر بتحسين جودة التعليم وتعزيز قدرته على إعداد رأس مال بشري قادر على المنافسة في الاقتصاد المعرفي، حيث تشير الدراسات إلى أن زيادة الإنفاق التعليمي لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين مخرجات التعليم ما لم يصاحبها توجيه رشيد للموارد وتحسين في أساليب إدارتها وتوظيفها وفق أولويات استراتيجية واضحة (العدل، 2021). كما تُعد كفاءة الإنفاق أحد المرتكزات الأساسية في سياسات الإصلاح التعليمي الحديثة، إذ تسعى الدول إلى تحقيق التوازن بين التوسع في فرص التعليم وتحسين جودة مخرجاته مع مراعاة محدودية الموارد المالية.

وترتبط كفاءة الإنفاق التعليمي كذلك بتحقيق العدالة التعليمية، حيث يساهم توزيع الموارد المالية بطريقة عادلة وفق احتياجات المدارس والمتعلمين في تقليص الفجوات التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة والفئات الاجتماعية المتباينة، وهو ما ينعكس إيجابياً على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة (الراجحي، 2024). كما أن تحسين كفاءة الإنفاق يسهم في تعزيز الثقة المجتمعية في المؤسسات التعليمية، ويزيد من فاعلية السياسات التعليمية من خلال ربط التمويل بمؤشرات الأداء والجودة التعليمية.

ومن هنا يمكن التوصل إلى أن ربط التمويل التعليمي بمؤشرات الأداء والجودة يسهم في رفع فاعلية النظام التعليمي وتعزيز قدرته على تحقيق أهدافه التنموية، كما أن تحقيق العدالة في توزيع الموارد التعليمية يسهم بشكل مباشر في تقليص الفجوات التعليمية بين الفئات والمناطق المختلفة، مما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ثانياً: مؤشرات قياس كفاءة الإنفاق التعليمي

تعتمد كفاءة الإنفاق التعليمي على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد في تقييم مدى فاعلية استخدام الموارد التعليمية، حيث تُستخدم هذه المؤشرات لقياس العلاقة بين المدخلات التعليمية والمخرجات المتحققة منها. ومن أبرز هذه المؤشرات مؤشرات نواتج التعلم، والتي تشمل مستوى التحصيل الدراسي، ومعدلات التخرج، ومستوى المهارات الأساسية لدى الطلبة، حيث تُعد هذه المؤشرات معياراً أساسياً لقياس جودة الإنفاق التعليمي ومدى انعكاسه على تحسين الأداء التعليمي (آل هملان، 2025).

كما تشمل مؤشرات قياس الكفاءة مؤشرات التكلفة التعليمية، والتي تتضمن تكلفة الطالب الواحد، وتكلفة تحقيق نتائج تعليمية محددة، حيث تساعد هذه المؤشرات في مقارنة كفاءة الإنفاق بين المؤسسات التعليمية أو بين الأنظمة التعليمية المختلفة، مما يسهم في تحديد أفضل الممارسات في إدارة الموارد التعليمية. وقد أكدت

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

الدراسات أن ارتفاع تكلفة الطالب لا يعني بالضرورة تحسن جودة التعليم، بل يعتمد ذلك على مدى كفاءة إدارة الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة التعليمية ذات الأثر الأكبر في تحسين التعلم (الخريجي، 2021).

ومن المؤشرات المهمة أيضاً مؤشرات الكفاءة التشغيلية، والتي تتعلق بمدى استغلال الموارد البشرية والمادية داخل المؤسسات التعليمية، مثل نسبة عدد الطلبة إلى المعلمين، ومستوى استخدام المباني والتجهيزات التعليمية، ومدى توظيف التقنيات التعليمية الحديثة في العملية التعليمية. وتُعد هذه المؤشرات ذات أهمية كبيرة في الكشف عن جوانب القصور في إدارة الموارد التعليمية وتحديد فرص تحسينها (الفايز، 2021).

وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن قياس كفاءة الإنفاق التعليمي يجب أن يعتمد على منظومة متكاملة من المؤشرات التي تجمع بين جودة المخرجات التعليمية وعدالة توزيع الموارد وكفاءة الإدارة المالية، حيث يساهم هذا التكامل في تحقيق أنظمة تعليمية أكثر فاعلية واستدامة (Organisation for Economic Co-operation and Development، 2024

في ضوء ما سبق يتبين أن مؤشرات نواتج التعلم تُعد من أهم الأدوات التي تعكس جودة الإنفاق التعليمي، لأنها تقيس بشكل مباشر أثر الإنفاق على مستوى التحصيل الدراسي والمهارات الأساسية لدى المتعلمين، حيث أن مؤشرات التكلفة التعليمية تساعد في المقارنة بين المؤسسات والأنظمة التعليمية المختلفة، إلا أن ارتفاع التكلفة لا يعد مؤشرًا كافيًا للحكم على جودة التعليم ما لم يرتبط بكفاءة إدارة الموارد.

ثالثاً: أوجه الهدر المالي والعوامل المؤثرة في الإنفاق التعليمي

يمثل الهدر المالي أحد أبرز التحديات التي تواجه كفاءة الإنفاق التعليمي، حيث يظهر في أشكال متعددة تؤثر سلباً على جودة التعليم واستدامته المالية. ومن أبرز أوجه الهدر المالي سوء توزيع الموارد التعليمية بين المدارس أو المناطق التعليمية المختلفة، حيث يؤدي عدم مراعاة الاحتياجات الفعلية للمؤسسات التعليمية إلى توجيه الموارد نحو مجالات أقل أولوية، مما يقلل من فاعلية الإنفاق التعليمي (الجويعد، 2024).

كما يتمثل الهدر المالي في ضعف التخطيط الاستراتيجي للإنفاق التعليمي، حيث يؤدي غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة إلى اتخاذ قرارات مالية قصيرة المدى لا تحقق الأهداف التعليمية بعيدة المدى. ويؤدي هذا القصور في التخطيط إلى تكرار المشروعات التعليمية أو تنفيذ برامج تدريبية غير مرتبطة باحتياجات الميدان التربوي، مما يحد من كفاءة استخدام الموارد التعليمية (كيلاني، 2025).

ومن أوجه الهدر المالي أيضاً انخفاض كفاءة استخدام الموارد البشرية، حيث يؤدي سوء توزيع المعلمين أو عدم توافق تخصصاتهم مع احتياجات المدارس إلى انخفاض جودة العملية التعليمية وزيادة التكاليف التشغيلية دون تحقيق نتائج تعليمية ملموسة. كما يسهم ضعف برامج التنمية المهنية للمعلمين في تقليل كفاءة الأداء التعليمي، وهو ما ينعكس على انخفاض كفاءة الإنفاق التعليمي بشكل عام (الشدي، 2026).

كما تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في كفاءة الإنفاق التعليمي، حيث يؤدي النمو السكاني وزيادة الطلب على التعليم إلى زيادة الضغوط على الموارد المالية المتاحة، مما يتطلب تبني سياسات تمويلية مبتكرة تضمن استدامة الموارد التعليمية وتحسين كفاءة استخدامها. وتشير الدراسات إلى أن التحديات التمويلية تعد من أبرز التحديات التي تواجه تطوير التعليم العالي في الدول العربية، مما يستلزم تعزيز الشراكات المجتمعية وتنويع مصادر التمويل التعليمي (الحربي، 2025).

ومن ثم يمكن القول إن التخطيط المالي قصير المدى في التعليم يُعد أحد العوامل الرئيسة التي تضعف كفاءة الإنفاق، لأنه لا يراعي الأهداف بعيدة المدى للتطوير التعليمي، وهذا يقودنا إلى أن كفاءة استخدام الموارد

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

البشرية داخل المؤسسات التعليمية تمثل عنصرًا حاسمًا في تقليل الهدر المالي وتحسين جودة العملية التعليمية في الوقت نفسه.

رابعاً: السياسات والإجراءات العالمية لتعزيز كفاءة الإنفاق التعليمي

سعت العديد من الدول المتقدمة إلى تطوير سياسات تعليمية مبتكرة تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي من خلال تبني نماذج تمويل تعتمد على الأداء والجودة التعليمية. ويُعد نظام التمويل القائم على الاحتياجات من أبرز السياسات الحديثة التي تعتمد على تخصيص الموارد المالية وفق احتياجات المدارس والطلبة، وهو ما يسهم في تحقيق العدالة التعليمية وتحسين كفاءة استخدام الموارد التعليمية. وقد طبقت فنلندا هذا النموذج من خلال ربط التمويل بمؤشرات جودة التعليم ودعم المدارس التي تواجه تحديات تعليمية أكبر، مما أسهم في تحقيق مستويات عالية من الكفاءة التعليمية (المزيني، 2025).

كما تبنت سنغافورة سياسات تعليمية تعتمد على الاستثمار الاستراتيجي في الموارد البشرية، حيث ركزت على تطوير كفاءة المعلمين وتحسين جودة البرامج التدريبية، مما ساهم في تحقيق مستويات مرتفعة من جودة التعليم مع الحفاظ على كفاءة الإنفاق التعليمي. ويُعد الاستثمار في المعلم أحد أهم العوامل التي تضمن تحقيق عوائد تعليمية مرتفعة مقارنة بحجم الإنفاق المالي (القرشي، 2024).

وفي سياق آخر، طبقت كندا نماذج تمويل تعليمية تعتمد على تعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي، حيث ساهمت هذه الشراكات في توفير موارد مالية إضافية وتحسين جودة البرامج التعليمية، مما أدى إلى تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي وتحقيق نتائج تعليمية متميزة على المستوى الدولي (عبدالرحيم، 2023).

كما اتجهت أستراليا إلى تطوير نظم تمويل تعليمية تعتمد على تحليل البيانات التعليمية واستخدامها في اتخاذ القرارات التمويلية، حيث ساهمت هذه السياسات في تحسين كفاءة تخصيص الموارد التعليمية وتعزيز العدالة في توزيع التمويل بين المؤسسات التعليمية المختلفة (عبد العزيز، 2023).

وفي ضوء ما سبق يتبين أن نموذج التمويل القائم على الاحتياجات يمثل أحد أهم الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم، حيث يسهم في تحقيق العدالة التعليمية من خلال توجيه الموارد وفقًا لاحتياجات المدارس والطلبة الفعلية، وتعكس تجربة فنلندا في ربط التمويل بمؤشرات جودة التعليم فعالية السياسات التعليمية القائمة على الدعم الموجه، خاصة للمؤسسات التعليمية التي تواجه تحديات أكبر.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسات تناولت كفاءة الإنفاق التعليمي

هدفت دراسة العدل (2021) إلى قياس الكفاءة الفنية للإنفاق العام على التعليم في مصر مقارنة بدول الشرق الأوسط باستخدام تحليل مغلف البيانات .(DEA) وأظهرت النتائج انخفاض كفاءة الإنفاق في مصر، مع إمكانية تحقيق المخرجات نفسها بإنفاق أقل أو زيادة المخرجات بالموارد ذاتها. كما تبين أن عدد الطلاب لكل معلم، وحجم الإنفاق، والفساد من أبرز العوامل المؤثرة في الكفاءة.

هدفت دراسة الحربي (2023) إلى التعرف على واقع الإنفاق التعليمي في مدارس تعليم الرس ومتطلبات تطويره وفق رؤية 2030 باستخدام المنهج النوعي والمقابلات. وأظهرت النتائج وجود تذبذب في أداء الإنفاق، وضعف في المحاسبية والابتكار والمشاركة المجتمعية، إضافة إلى تخوف من زيادة الإنفاق مستقبلًا دون تحسين فعالية توظيف الموارد التعليمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

هدفت دراسة الخريجي (2021) إلى قياس الكفاءة النسبية للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية مقارنة بدول مجموعة العشرين خلال الفترة 2010–2017 باستخدام تحليل مغلف البيانات. وأظهرت النتائج ارتفاع نسب الهدر، خاصة في قطاع التعليم بنسبة بلغت 97%، مع تحقيق أفضل أداء نسبي في مجالي الإدارة والبنية التحتية مقارنة ببقية القطاعات الحكومية.

هدفت دراسة الغامدي (2024) إلى تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية في كليات العلوم الإنسانية بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت على التحليل المالي والإداري للنفقات. وأكدت النتائج أهمية الإدارة المالية الفعالة، وتبني مبادئ الاستدامة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير مصادر تمويل مبتكرة لدعم جودة الخدمات التعليمية واستدامتها.

هدفت دراسة الخليوي (2023) إلى تحديد مجالات وآليات تحسين كفاءة الإنفاق في كليات العلوم الإنسانية بجامعة جامعة الملك سعود باستخدام المنهج الوصفي المسحي. وأظهرت النتائج اتفاق أفراد الدراسة على أهمية مراجعة العقود، وتطوير لوائح النفقات، وتحسين الإيرادات، مع ضرورة دعم القيادة العليا ووضع خطط استراتيجية لتنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق.

هدفت دراسة النور (2025) إلى قياس أثر بطاقة الأداء المتوازن في تقييم كفاءة الإنفاق بجامعة جامعة الملك خالد. واعتمدت الدراسة على الاستبانة وتحليل البيانات إحصائيًا. وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة بين أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وكفاءة الإنفاق، مع التوصية بتطبيق البطاقة وربطها بالتخطيط الاستراتيجي وتدريب القيادات على إدارة الموارد المالية.

هدفت دراسة الجويعد (2024) إلى الكشف عن واقع تفعيل تقنيات تحسين كفاءة الإنفاق في وزارة التعليم السعودية باستخدام المنهج النوعي والمقابلات. وأظهرت النتائج الحاجة إلى تطوير الحوكمة، والتحول الرقمي، وإدارة البيانات، وترشيد الصرف، وتحسين استثمار الموارد البشرية. كما قدمت الدراسة مبادئ توجيهية قائمة على العدالة والكفاءة والفعالية لتطوير الاستراتيجية.

هدفت دراسة الفايز (2021) إلى تشخيص واقع دمج المدارس الحكومية قليلة العدد ودوره في تحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام. وأظهرت النتائج أن الدمج أسهم بدرجة مرتفعة في تحسين الكفاءة، خاصة عبر تقليل المباني المستأجرة، بينما تمثلت أبرز التحديات في معارضة المجتمع المحلي. كما اقترحت الدراسة بدائل تنظيمية لتعزيز كفاءة الإنفاق التعليمي.

هدفت دراسة الراجحي (2024) إلى التعرف على مستوى حوكمة نفقات التعليم وكفاءة الإنفاق في جامعة أم القرى. وأظهرت النتائج أن مستوى الحوكمة والكفاءة جاء متوسطًا، مع وجود أثر دال إحصائيًا لحوكمة النفقات في تحسين كفاءة الإنفاق، وأوصت الدراسة بالاستفادة من التجارب الدولية وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة.

هدفت دراسة الأسمري (2023) إلى تحديد أثر كفاءة الإنفاق في مدارس المرحلة الابتدائية على تحسين جودة التعليم بمنطقة بلسمر. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للإنفاق في جودة التعليم، مع وصول مؤشرات جودة التعليم إلى مستوى متوسط. كما قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لترشيد الإنفاق ورفع كفاءته داخل المدارس الابتدائية.

هدفت دراسة هريغوراش وآخرين (Hryhorash et al., 2022) إلى تحليل كفاءة الإنفاق الفردي والعام على التعليم العالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأوكرانيا. وأظهرت النتائج تفوق كفاءة الإنفاق الحكومي على الإنفاق الفردي، مع بقاء أوكرانيا ضمن المستوى المتوسط مقارنة بدول المنظمة من حيث نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

هدفت دراسة إرغون (Ergün, 2025) إلى مقارنة نفقات التعليم في تركيا بأفضل عشر دول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق نتائج اختبارات بيزا 2022. وأظهرت النتائج انخفاض الإنفاق التركي مقارنة بمتوسط المنظمة، خاصة في التعليم قبل المدرسي، رغم تحقيق أداء جيد في العلوم، مع التوصية بزيادة الاستثمار في المراحل التعليمية المبكرة.

هدفت دراسة راليا وآخرين (Râlea et al., 2026) إلى قياس كفاءة أنظمة التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2017–2022 باستخدام التحليل الحدّي العشوائي. وأظهرت النتائج تفاوتًا واضحًا في مستويات الكفاءة بين الدول، مع تأثير الموارد المالية والكادر الأكاديمي بصورة مباشرة في رفع الكفاءة وتحسين الإنتاج العلمي ومخرجات التعليم العالي.

هدفت دراسة هيريرا وآخرين (Herrera et al., 2025) إلى قياس كفاءة الإنفاق العام على التعليم والصحة والبنية التحتية عالميًا باستخدام المنهج التحليلي غير البارامتري. وأظهرت النتائج أن كفاءة الإنفاق جاءت متوسطة في قطاع التعليم، مع وجود تأثير واضح للحوكمة وجودة إدارة المشاريع في رفع مستويات الكفاءة وتحسين استخدام الموارد العامة.

ثانياً: دراسات تناولت دور السياسات التعليمية في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

هدفت دراسة عبدالسلام (2023) إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في تعزيز القدرة التنافسية لمصر مقارنة بعدة دول. وأظهرت النتائج أن ضعف كفاءة الإنفاق يعود بصورة أساسية إلى ضعف السياسات التعليمية في توزيع الموارد، حيث يوجه معظم الإنفاق للنفقات الجارية بدل الاستثمار في الجودة، مما يؤكد أهمية إصلاح السياسات التربوية لتحقيق كفاءة الإنفاق.

هدفت دراسة Ghernouk & Liouaeddine (2026) إلى قياس كفاءة الإنفاق العام على التعليم في 20 دولة خلال الفترة 2011–2023 باستخدام تحليل مغلف البيانات ومؤشر Malmquist. وأظهرت النتائج أن ارتفاع الإنفاق لا يضمن تحسن المخرجات التعليمية، وأن السياسات التربوية والحوكمة الفعالة تمثل العامل الحاسم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين نتائج التعلم.

هدفت دراسة Afonso وآخرين (2026) إلى تحليل العلاقة بين كفاءة الإنفاق الحكومي وأداء القطاع العام في دول الاتحاد الأوروبي باستخدام تحليل مغلف البيانات. وأظهرت النتائج إمكانية تحقيق أداء مرتفع دون زيادة الإنفاق، من خلال تبني سياسات إدارية فعالة، كما أكدت أهمية رأس المال البشري والحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي والخدمات العامة.

هدفت دراسة Amartey (2026) إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم وعدم المساواة في الدخل بالمقاطعات الأمريكية خلال الفترة 2010–2022. وأظهرت النتائج أن إعادة توجيه الإنفاق نحو التعليم المباشر والخدمات الداعمة يسهم في تقليل الفجوة الاقتصادية، مما يبرز أهمية سياسات توزيع الإنفاق أكثر من حجم الإنفاق ذاته في تحقيق العدالة والكفاءة.

هدفت دراسة Tzanoulinou وآخرين (2026) إلى استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في خفض التكاليف وتحسين كفاءة التعليم العالي عبر مراجعة نطاقية للأدبيات. وأظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يسهم في تحسين توزيع الموارد وتقليل التكاليف الإدارية ودعم التعلم المخصص، مع الإشارة إلى تحديات تتعلق بالعدالة الرقمية وتكاليف التطبيق المؤسسي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

الفجوة البحثية

رغم الثراء النسبي في الأدبيات المتعلقة بكفاءة الإنفاق التعليمي، إلا أن تحليلها يكشف عن عدد من الفجوات المنهجية والمعرفية.

أولًا، تتسم معظم الدراسات المحلية بتركيزها على القياس الكمي لكفاءة الإنفاق داخل السياق الوطني دون إجراء مقارنة تحليلية معمقة مع تجارب دولية ناجحة قابلة للتكييف مع البيئة السعودية (الخريجي، 2021؛ الجويعد، 2024) . في المقابل، ركزت الدراسات الدولية على المقارنات العابرة للدول أو تحليل النماذج القياسية دون تقديم تطبيقات موجهة لبيئات تعليمية محددة كالسياق السعودي

ثانيًا، يغلب على الأدبيات الطابع الوصفي أو القياسي (مثل تحليل مغلف البيانات أو النماذج الحدّية العشوائية)، مع محدودية في الدراسات التي تدمج بين التحليل الكمي والبناء السياساتي التطبيقي، أو التي تقترح نماذج تشغيلية متكاملة لتحسين كفاءة الإنفاق ضمن أطر الحوكمة والرقابة والتقييم.

ثالثًا، رغم إبراز بعض الدراسات لأهمية الحوكمة أو التكنولوجيا أو تنويع التمويل كلٌ على حدة، إلا أن الأدبيات لا تقدم إطارًا تكامليًا يجمع بين:

(1) سياسات التمويل،
(2) آليات الحوكمة والمساءلة،
(3) مؤشرات الأداء والجودة التعليمية،
(4) العدالة في توزيع الموارد،

ضمن نموذج تحليلي موحد يمكن تكييفه مع السياق الوطني.

وعليه، تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسة تحليلية مقارنة ذات بعد تطبيقي تربط بصورة منهجية بين السياسات التربوية العالمية الناجحة وآليات تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية، مع تقديم مقترحات قابلة للتنفيذ تستند إلى أدلة تجريبية وتحليل سياقي متكامل.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي المسحي؛ لملاءمته طبيعة البحث وأهدافه، حيث يهدف إلى وصف وتحليل خبرات السياسات التربوية العالمية والاستفادة منها في تحسين كفاءة الإنفاق لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة الواقع القائم وتحليل البيانات ذات الصلة واستخلاص الدلالات العلمية والتربوية المرتبطة به.

ويُستخدم المنهج الوصفي المسحي في الإجابة عن السؤال الأول، والمتعلق بتقديم وصف دقيق لواقع الإنفاق التعليمي في المملكة العربية السعودية، وتحليل المؤشرات الاقتصادية والإدارية المرتبطة بكفاءة استخدام الموارد، إضافة إلى تفسير أوجه القوة والضعف في السياسات الحالية. وقد تم توظيف مدخل تحليل السياسات العامة بالاستناد إلى البيانات الرسمية للإنفاق التعليمي، والتقارير الوطنية والدولية، بهدف بناء قاعدة معرفية تساعد في تشخيص الواقع وتحسينه.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الإجابة عن السؤال الثاني، والمتعلق بتحديد جوانب القصور والضعف في كفاءة الإنفاق بقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير ذات الصلة، بما يسهم في تقديم صورة علمية دقيقة عن التحديات القائمة.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث، والمتعلق بصياغة سياسات أو إجراءات مقترحة لتعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية بالاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، فقد تم استخدام تقنية دلفاي (Delphi Technique) للوصول إلى توافق في آراء الخبراء حول مجموعة من المقترحات التطويرية.

وفي هذه الدراسة، تم تنفيذ تقنية دلفاي عبر ثلاث جولات متتابعة؛ حيث تم في الجولة الأولى جمع مجموعة من المقترحات الأولية المستخلصة من الأدبيات والتجارب العالمية وآراء الخبراء، ثم تحليلها وتنقيحها وإعادة صياغتها في صورة عبارات استبيانية في الجولة الثانية، مع إتاحة الفرصة للمشاركين لمراجعة آرائهم في ضوء استجابات المجموعة. وفي الجولة الثالثة، تم عرض العبارات بعد التعديل بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الاتفاق بين الخبراء حول الإجراءات المقترحة لتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة وعينتها

نظرًا لتعدد أسئلة الدراسة واختلاف طبيعة البيانات المطلوبة للإجابة عنها، فقد اختلف مجتمع الدراسة وعينتها باختلاف كل سؤال من أسئلة البحث، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: السؤال الأول

نص السؤال: ما أبرز السياسات التربوية العالمية المعتمدة في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم؟

يتكوّن مجتمع الدراسة لهذا السؤال من الدول العالمية التي حققت تجارب ناجحة في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي، وتمثلت في: فنلندا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وكندا، وذلك لما تتمتع به هذه الدول من نماذج تعليمية متقدمة وسياسات تربوية أثبتت فاعليتها في رفع جودة التعليم وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

أما عينة الدراسة فقد تمثلت في مجموعة من السياسات والإجراءات التربوية المرتبطة بتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي في هذه الدول، والتي جرى اختيارها بطريقة قصدية؛ لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة، مثل سياسات التمويل القائم على الأداء، واللامركزية، والاستثمار في المعلم، والتحول الرقمي، والحوكمة التعليمية، واستخدام البيانات في اتخاذ القرار.

ثانيًا: السؤال الثاني

نص السؤال: ما جوانب الضعف في كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قطاع التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، من مديري المدارس والمشرفين التربويين، ممن لديهم خبرة في العمل القيادي المدرسي والإشراف التربوي، وذلك لارتباطهم المباشر بعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة داخل البيئة التعليمية، وقدرتهم على تقديم رؤية واقعية حول كفاءة الإنفاق التعليمي ومجالات تطويره.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها وفقًا لطبيعة السؤال، حيث تم اختيار عينة مكوّنة من (40) مديرًا ومشرفًا تربويًا بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، بهدف الحصول على بيانات ميدانية تعكس واقع كفاءة الإنفاق التعليمي وجوانب الضعف المرتبطة به من وجهة نظر الممارسين.

ثالثًا: السؤال الثالث

نص السؤال: ما السياسات أو الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة، استنادًا إلى التجارب العالمية الناجحة؟

يتكوّن مجتمع الدراسة لهذا السؤال من الخبراء والمتخصصين في مجالات الإدارة التربوية، والسياسات التعليمية، واقتصاديات التعليم، وكفاءة الإنفاق، ممن يمتلكون خبرات علمية وعملية مرتبطة بموضوع الدراسة.

أما عينة الدراسة فقد تكونت من (10) خبراء تم اختيارهم بطريقة قصدية، نظرًا لخبراتهم العلمية والمهنية في مجال السياسات التعليمية وكفاءة الإنفاق، وذلك للمشاركة في تطبيق أسلوب دلفاي عبر ثلاث جولات متتابعة بهدف الوصول إلى درجة من التوافق حول السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز كفاءة الإنفاق في التعليم بالمملكة العربية السعودية.

خصائص عينة الدراسة

تم تصنيف عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (الوظيفة القيادية، سنوات الخبرة في العمل القيادي، والمؤهل العلمي)، وذلك على النحو الآتي:

1. **الوظيفة القيادية**

جدول (1): تصنيف عينة الدراسة حسب الوظيفة القيادية

المجموعة	العدد	النسبة المئوية
مدير مدرسة	31	77.5%
مشرف تربوي	9	22.5%
المجموع	40	100%

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

يوضح جدول (1) تصنيف عينة الدراسة حسب الوظيفة القيادية، حيث يتبين أن غالبية أفراد العينة من مديري المدارس بنسبة (77.5%)، في حين بلغت نسبة المشرفين التربويين (22.5%)، مما يشير إلى هيمنة فئة المديرين على تمثيل العينة.

2. سنوات الخبرة في العمل القيادي

جدول (2): تصنيف عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل القيادي

المجموعة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	12.5%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	13	32.5%
سنوات فأكثر 10	22	55.0%
المجموع	40	100%

يُظهر جدول (2) تصنيف عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل القيادي، حيث يتضح أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لديهم خبرة تبلغ (10 سنوات فأكثر) بنسبة (55%)، يليهم ذوو الخبرة من (5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (32.5%)، بينما تمثل فئة أقل من 5 سنوات النسبة الأقل (12.5%)، مما يدل على أن العينة يغلب عليها الطابع القيادي ذو الخبرة المتوسطة والعالية.

3. المؤهل العلمي

جدول (3): تصنيف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المجموعة	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	31	77.5%
ماجستير	9	22.5%
المجموع	**263**	**%100**

يوضح جدول (3) تصنيف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث يتبين أن غالبية أفراد العينة حاصلون على درجة البكالوريوس بنسبة (77.5%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (22.5%)، مما يشير إلى أن المستوى التعليمي للعينة يتركز في مرحلة البكالوريوس مع وجود نسبة من المؤهلات العليا.

كما شملت الدراسة عينة قصدية مكونة من (10) خبراء في مجال الإدارة والتخطيط التربوي من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وذلك للإجابة عن السؤال الثالث والمتعلق بالسياسات أو الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية، بالاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، وقد تم اختيار هذه الفئة نظرًا لخبرتهم الأكاديمية والبحثية في مجالات السياسات التعليمية والتخطيط التربوي.

أداة البحث:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة المناسبة لجمع البيانات، نظرًا لملاءمتها لطبيعة أهداف البحث، وإمكانية تطبيقها على عينة الدراسة من القيادات التربوية (مديري المدارس والمشرفين التربويين). وقد هدفت الأداة إلى قياس واقع كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات السياسات التربوية العالمية، والكشف عن جوانب الضعف المرتبطة بالحوكمة والتخطيط المالي، وتوزيع واستثمار الموارد، وتوظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

وقد تم إعداد الاستبانة بصيغتها النهائية في ثلاثة محاور رئيسة، وفقًا لأبعاد الدراسة وأسئلتها، وذلك على النحو الآتي:

- المحور الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي (12 عبارة)
- المحور الثاني: ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية (12 عبارة)
- المحور الثالث: ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم (14 عبارة)

صدق الأداة

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

بعد إعداد النسخة الأولية من أداة الدراسة (الاستبانة)، تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، ممن لديهم خبرة علمية في مجالات الإدارة التربوية، والاقتصاد التعليمي، والقياس والتقويم التربوي، وطُلب من المحكمين إبداء آرائهم العلمية وبناءً على ملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، تم إجراء التعديلات اللازمة من حيث إعادة الصياغة، وحذف بعض الفقرات غير المناسبة، وإضافة فقرات أخرى أكثر دقة وارتباطًا، حتى أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية أكثر اتساقًا وملاءمة لأهداف الدراسة

2. الصدق الداخلي (صدق البناء)

تم التحقق من صدق البناء لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه، إضافة إلى حساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للأداة. وقد أظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط جاءت دالة إحصائيًا وبدرجات ارتباط إيجابية، مما يدل على اتساق فقرات كل محور مع البعد الذي تقيسه، ويؤكد أن الأداة تتمتع بدرجة جيدة من صدق البناء، وأنها تقيس ما أعدت لقياسه بشكل مناسب.

- **صدق الاتساق الداخلي:**

جدول (4): صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
الفقرة	المعامل	الفقرة	المعامل	الفقرة	المعامل
1	.801**	1	.853**	1	.789**
2	.898**	2	.820**	2	.831**
3	.823**	3	.826**	3	.806**
4	.794**	4	.844**	4	.859**
5	.853**	5	.773**	5	.830**
6	.823**	6	.848**	6	.788**
7	.826**	7	.898**	7	.876**
8	.848**	8	.831**	8	.820**
9	.822**	9	.822**	9	.816**
10	.815**	10	.853**	10	.804**
11	.817**	11	.830**	11	.831**
12	.853**	12	.758**	12	.867**
-	-	13	.848**	13	.822**
-	-	-	-	14	.815**

يتضح من نتائج جدول صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة أن معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة والمحور التابع لها جاءت مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت قيم الارتباط في المحور الأول بين (0.794) و(0.898)، وفي المحور الثاني بين (0.758) و(0.898)، وفي المحور الثالث بين (0.788) و(0.876).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

وتشير هذه القيم المرتفعة إلى قوة الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور، بما يعكس تجانس الفقرات في قياس البعد الذي تنتمي إليه، ويدل على أن كل محور من محاور الاستبانة يتمتع بدرجة جيدة من الصدق البنائي، حيث ترتبط الفقرات ارتباطًا قويًا بمحاورها دون وجود تشتت أو ضعف في الارتباط، مما يعزز من صلاحية الأداة للاستخدام في تحقيق أهداف الدراسة وقياس أبعادها الثلاثة بشكل دقيق.

جدول (5): صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

المحور	معامل ارتباط بيرسون
البُعد الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي	.848**
البعد الثاني: ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية	.820**
البعد الثالث: ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم	.788**

وقد جاءت معاملات الارتباط دالة إحصائيًا، مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الصدق الداخلي.

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات الاستبانة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس اتساق الفقرات داخل كل محور، وقد أظهرت النتائج مستويات ثبات مرتفعة تصلح للاستخدام البحثي، وكانت على النحو الآتي:

جدول (6): ثبات محاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا)
البُعد الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي	12	.887
البعد الثاني: ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية	13	.884
البعد الثالث: ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم	14	.894
البُعد الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي	39	.885

يتضح من الجدول (6) أن نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة جاءت مرتفعة ودالة إحصائيًا، مما يعكس مستوى عالياً من صدق البناء لمحاور الأداة. حيث أظهرت معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة والمحور التابع له قيماً مرتفعة في جميع المحاور، الأمر الذي يدل على أن فقرات كل محور تقيس البعد نفسه بشكل متسق ومنسجم.

نتائج البحث

أولاً: نتائج الإجابة على السؤال الأول

ينص السؤال الأول على: ما أبرز السياسات التربوية العالمية المعتمدة في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم؟

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

1. تجربة فنلندا في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

تُعد تجربة فنلندا من النماذج الرائدة عالميًا في تحقيق جودة تعليمية مرتفعة بكلفة إنفاق معتدلة نسبيًا، وهو ما يعكس فاعلية إدارة الموارد وتوجيهها نحو العناصر الأكثر تأثيرًا في جودة التعليم .(Sahlberg, 2021) ويُظهر النموذج الفنلندي أن الكفاءة تتحقق من خلال الاستثمار النوعي لا التوسع الكمي.

وقد ركز النظام التعليمي الفنلندي على إعداد المعلم بوصفه المحور الأساس لتحسين المخرجات التعليمية؛ إذ يخضع المعلمون لبرامج إعداد جامعية متقدمة ذات طابع بحثي، ما يعزز قدرتهم على توظيف الموارد التعليمية بكفاءة عالية داخل الصفوف الدراسية .(Niemi & Kumpulainen, 2020) ويؤدي هذا الاستثمار إلى تقليل الهدر الناتج عن ضعف الممارسات التدريسية، ويعزز فاعلية كل وحدة إنفاق مخصصة للعملية التعليمية (Chen, 2024).

كما يعتمد النظام الفنلندي على اللامركزية في إدارة الموارد، حيث تمنح البلديات والمدارس صلاحيات واسعة في تخصيص الموارد وفق احتياجات الطلاب الفعلية .(OECD, 2022) وتُسهم هذه اللامركزية في رفع كفاءة الإنفاق من خلال تقليل البيروقراطية، وتسريع اتخاذ القرار، وتحقيق مواءمة أفضل بين التمويل والاحتياجات المحلية.(Eurydice European Commission, 2024)

إضافة إلى ذلك، تُولي السياسات التعليمية في فنلندا أهمية كبيرة لمبدأ العدالة في توزيع الموارد، بما يقلل الفجوات التعليمية بين المناطق والمدارس .(OECD, 2024) ويُعد تحقيق العدالة أحد أبعاد الكفاءة، إذ يقلل من الكلفة الاجتماعية طويلة المدى الناتجة عن التفاوت في فرص التعلم.

كما اتجهت السياسات الفنلندية إلى تقليل الاعتماد على الاختبارات الموحدة واسعة النطاق، والتركيز بدلًا من ذلك على جودة التعلم والتقويم التكويني، مما أتاح توجيه الموارد نحو تطوير المناهج وأساليب التدريس بدلاً من الإنفاق المرتبط بالاختبارات القياسية .(Välijärvi & Sulkunen, 2021) وهذا يعكس تحوّلًا في فلسفة الإنفاق من قياس النتائج إلى تحسين عمليات التعلم ذاتها.

2. تجربة سنغافورة في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

تمثل تجربة سنغافورة نموذجًا متقدمًا في ربط التعليم بالتخطيط الاقتصادي الوطني، حيث تُبنى السياسات التعليمية على رؤية استراتيجية طويلة المدى تتكامل مع خطط التنمية الصناعية والتكنولوجية (Shaturaev, 2024).ويعزز هذا التكامل من كفاءة الإنفاق عبر توجيه الموارد نحو التخصصات والمهارات ذات العائد الاقتصادي المرتفع.

وتشير الدراسات إلى أن التخطيط الاستراتيجي في التعليم يقلل من العشوائية في تخصيص الموارد، ويعزز توجيه الإنفاق نحو الأولويات الوطنية، ما يرفع من العائد على الاستثمار التعليمي .(Kwek, 2020) كما تعتمد سنغافورة على نظام تمويل قائم على الأداء، حيث تُربط مخصصات المؤسسات التعليمية بمؤشرات جودة محددة (Gu, 2025).

ويؤدي التمويل القائم على الأداء إلى تعزيز المساءلة وتحفيز المدارس على تحسين نتائجها التعليمية، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد ويحد من الهدر، كما استثمرت سنغافورة بصورة مكثفة في التحول الرقمي والتقنيات التعليمية، بما يسهم في تحسين إدارة الموارد، وتقليل الكلفة التشغيلية طويلة المدى، وتعزيز فعالية بيئات التعلم (OECD, 2025).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

3. تجربة كوريا الجنوبية في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

حققت كوريا الجنوبية تحولًا تعليميًا لافتًا تزامن مع نهضتها الصناعية والتكنولوجية، مما يعكس دور التعليم الفعّال في دعم النمو الاقتصادي .(Kwon, 2025) وقد ارتكزت السياسات الكورية على مواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل، وهو ما أدى إلى توجيه الموارد نحو التخصصات العلمية والتقنية ذات الأولوية الوطنية (Ergün, 2025).

كما أولت كوريا الجنوبية اهتمامًا خاصًا بالتعليم التقني والمهني، بما يحقق التوازن بين المسارات الأكاديمية والمهنية، ويقلل من الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل .(Hryhorash et al., 2022) ويسهم هذا التوازن في تقليل الهدر الناتج عن البطالة بين الخريجين أو ضعف المواءمة المهارية.

4. تجربة كندا في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

تتميز تجربة كندا بنظام تعليمي لامركزي يمنح المقاطعات صلاحيات واسعة في إدارة التعليم، ضمن إطار وطني عام، مما يسهم في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد وفق الخصوصيات الإقليمية (Kitchen & Petrarca, 2020).

وتعتمد كندا على نظم حوكمة تعليمية قائمة على الشفافية والمساءلة، حيث تخضع عمليات الإنفاق لمراجعة دورية وتقييم مستمر، ما يسهم في تقليل الهدر وتعزيز كفاءة استخدام الموارد .(Hunter, 2022) كما تتمتع المقاطعات بمرونة في تحديد أولويات الإنفاق بما يتناسب مع احتياجاتها السكانية والاقتصادية (Bussière & Knighton, 2020).

وتستخدم كندا نظم تحليل البيانات التعليمية لدعم اتخاذ القرار، حيث تُوظف البيانات في تقييم الأداء وتوجيه الموارد نحو البرامج الأكثر فاعلية .(Haeck et al., 2021) ويُعد اتخاذ القرار المبني على الأدلة أحد أهم مرتكزات تحسين كفاءة الإنفاق، إذ يربط التمويل بالنتائج الفعلية لا بالافتراضات النظرية.

أبرز السياسات التربوية التي اعتمدتها كل دولة لتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

أظهرت نتائج تحليل الخبرات العالمية أن الدول المتقدمة في مجال التعليم لا تعتمد على زيادة الإنفاق فقط، بل ترتكز على سياسات تربوية نوعية تسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحقيق أفضل عائد تعليمي واقتصادي. وفيما يلي أبرز السياسات التربوية التي اعتمدتها كل دولة لتحسين كفاءة الإنفاق التعليمي:

أولًا: سياسات فنلندا في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

- الاستثمار النوعي في إعداد المعلمين وتأهيلهم أكاديميًا وبحثيًا.
- تطبيق اللامركزية ومنح المدارس والبلديات صلاحيات واسعة في إدارة الموارد.
- تحقيق العدالة في توزيع الموارد التعليمية بين المناطق والمدارس.
- التركيز على جودة التعلم والتقويم التكويني بدل الاختبارات الموحدة المكثفة.

ثانيًا: سياسات سنغافورة في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

- ربط السياسات التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والصناعية الوطنية.
- توجيه الموارد نحو التخصصات والمهارات ذات العائد الاقتصادي المرتفع.
- تطبيق نظام التمويل القائم على الأداء والمؤشرات التعليمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

- تعزيز المساءلة وتحفيز المؤسسات التعليمية على تحسين النتائج.
- الاستثمار المكثف في التحول الرقمي والتقنيات التعليمية.

ثالثًا: سياسات كوريا الجنوبية في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

- مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية.
- توجيه الإنفاق نحو التخصصات العلمية والتقنية ذات الأولوية الوطنية.
- دعم التعليم التقني والمهني وتحقيق التوازن مع التعليم الأكاديمي.
- تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- توظيف التعليم بوصفه محركًا للتنمية الصناعية والتكنولوجية.

رابعًا: سياسات كندا في تحسين كفاءة الإنفاق التعليمي

- تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم ومنح المقاطعات صلاحيات واسعة.
- تعزيز الحوكمة التعليمية والشفافية والمساءلة المالية.
- إجراء مراجعات دورية وتقييم مستمر لعمليات الإنفاق التعليمي.
- منح مرونة للمقاطعات في تحديد أولويات الإنفاق وفق احتياجاتها.
- استخدام تحليل البيانات التعليمية لدعم اتخاذ القرار وتوجيه الموارد.

أولاً: نتائج الإجابة على السؤال الثاني

ينص السؤال الثاني على: جوانب الضعف في كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل استجابات العينة وفقا لمحاوره المختلفة، وجاءت النتائج كما يلي:

البُعد الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البُعد الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر	الترتيب
.1	ضعف ربط المخصصات المالية في قطاع التعليم بشكل كافٍ بمؤشرات الأداء التعليمي الفعلية.	4.05	1.04	مرتفعة	**1**
.2	تفتقر بعض الجهات التعليمية إلى وضوح الأولويات عند إعداد الميزانيات السنوية.	4.03	0.83	مرتفعة	**2**
.3	ضعف إسهام القيادات التعليمية الميدانية في إعداد الخطط المالية.	3.95	1.04	مرتفعة	**3**
.4	آليات تقييم العائد التعليمي على الإنفاق المالي ضعيفة.	3.90	0.78	مرتفعة	**4**
.5	ضعف التنسيق بين الجهات التعليمية والجهات الرقابية المعنية بكفاءة الإنفاق.	3.63	0.77	مرتفعة	**8**
.6	محدودية استخدام البيانات والمؤشرات في اتخاذ	3.65	0.80	مرتفعة	**7**

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر	الترتيب
	القرارات المالية.				
.7	قصور في متابعة تنفيذ المشروعات التعليمية مقارنة بتكلفتها.	3.89	0.93	مرتفعة	**5**
.8	غياب المساءلة عن الهدر المالي في بعض البرامج التعليمية.	3.58	0.98	مرتفعة	**9**
.9	ضعف كفاية الشفافية في نشر تقارير كفاءة الإنفاق التعليمي.	3.75	0.93	مرتفعة	**6**
.10	ضعف مواءمة التخطيط المالي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.	3.55	0.93	مرتفعة	**10**
.11	تأخر تصحيح الانحرافات المالية أثناء تنفيذ البرامج التعليمية.	3.48	0.88	مرتفعة	**11**
.12	محدودية استخدام النماذج التنبؤية في التخطيط المالي للتعليم.	3.43	0.84	مرتفعة	**12**
البُعد الأول: ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي		3.74	0.54	مرتفعة	**-**

أظهرت النتائج أن المتوسط العام للبُعد الأول (ضعف الحوكمة والتخطيط المالي للإنفاق التعليمي) بلغ (3.74) بانحراف معياري (0.54)، مما يشير إلى أن درجة توافر جوانب الضعف في هذا البُعد جاءت بدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس وجود تحديات حقيقية تتعلق بكفاءة الحوكمة المالية والتخطيط الاستراتيجي للإنفاق التعليمي في المملكة العربية السعودية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود فجوة نسبية بين التخطيط المالي ومؤشرات الأداء الفعلية، إضافة إلى محدودية توظيف البيانات في دعم اتخاذ القرار المالي، وضعف التكامل بين الجهات ذات العلاقة، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة التي أكدت أن ضعف الحوكمة المالية يؤدي إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد التعليمية (الخريجي، 2021؛ الجويعد، 2024).

كما يتضح من ترتيب العبارات أن أبرز جوانب الضعف تمثلت في ضعف ربط الإنفاق بالمخرجات التعليمية، وغياب وضوح الأولويات عند إعداد الميزانيات، وضعف مشاركة القيادات الميدانية، وهي نتائج تشير إلى قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والمساءلة والمشاركة، وهي عناصر أساسية لتحسين كفاءة الإنفاق (الراجحي، 2024؛ كيلاني، 2025). في المقابل، جاءت بعض الجوانب بدرجة متوسطة مثل محدودية استخدام النماذج التنبؤية وتأخر تصحيح الانحرافات المالية، مما يدل على وجود جهود جزئية لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل أكبر.

ويرى الباحث أن هذه النتائج تعكس الحاجة إلى تبني نماذج متقدمة في إدارة الإنفاق التعليمي تعتمد على التحليل القائم على البيانات، وتعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات التعليمية والرقابية، إضافة إلى تفعيل آليات المساءلة والشفافية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ورفع كفاءة استخدام الموارد المالية في التعليم، وهو ما أكدته الأدبيات الحديثة التي تربط بين جودة الحوكمة وكفاءة الإنفاق وتحقيق نواتج تعليمية أفضل

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

البعد الثاني: ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية

جدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثاني: ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر	الترتيب
.1	وجود تفاوت في توزيع المعلمين بين المناطق التعليمية.	4.15	0.77	مرتفعة	**1**
.2	ضعف توافق تخصصات بعض المعلمين مع احتياجات المدارس الفعلية.	3.83	0.84	مرتفعة	**7**
.3	انخفاض كفاءة استثمار المباني والتجهيزات المدرسية في بعض المناطق.	4.00	0.96	مرتفعة	**2**
.4	التركيز على التوسع في البنية التحتية أكثر من تحسين جودة التدريس.	3.50	0.93	مرتفعة	**12**
.5	ضعف استغلال الطاقة الاستيعابية للمدارس القائمة.	3.65	1.10	مرتفعة	**11**
.6	محدودية البرامج الفعالة لإعادة توزيع الموارد البشرية.	3.90	0.78	مرتفعة	**4**
.7	قصور برامج التنمية المهنية في تحسين أداء المعلمين مقابل تكلفتها.	3.70	0.88	مرتفعة	**9**
.8	ارتفاع التكلفة التشغيلية لبعض المدارس مقارنة بمخرجاتها التعليمية.	3.40	1.03	مرتفعة	**13**
.9	ضعف المرونة في إعادة توجيه الموارد البشرية حسب التغيرات السكانية.	3.68	0.86	مرتفعة	**10**
.10	وجود هدر ناتج عن تكرار بعض البرامج التدريبية دون أثر ملموس.	3.89	0.96	مرتفعة	**5**
.11	غياب معايير واضحة لقياس إنتاجية المعلم مقابل الإنفاق عليه.	3.85	0.92	مرتفعة	**6**
.12	ضعف المواءمة بين أعداد المعلمين وأعداد الطلاب في بعض المراحل.	3.99	0.82	مرتفعة	**3**
.13	وجود فجوة بين الاحتياجات الفعلية للمدارس وتوزيع الموارد المادية.	3.80	0.88	مرتفعة	**8**
	البعد الثاني: ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية	3.80	0.65	مرتفعة	**-**

أظهرت النتائج أن المتوسط العام للبُعد الثاني (ضعف كفاءة توزيع واستثمار الموارد البشرية والمادية) بلغ (3.80) بانحراف معياري (0.65)، مما يشير إلى أن درجة توافر جوانب الضعف في هذا البُعد جاءت بدرجة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810

مرتفعة، وهو ما يعكس وجود تحديات واضحة في آليات توزيع الموارد التعليمية واستثمارها بكفاءة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود اختلالات في توزيع المعلمين والتجهيزات، وعدم تحقيق التوازن بين المدخلات التعليمية والمخرجات، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات الحديثة التي أكدت أن سوء توزيع الموارد يعد من أبرز معوقات كفاءة الإنفاق التعليمي (الخليوي، 2023؛ النور، 2025).

كما يتضح أن أعلى العبارات تمثلت في التفاوت في توزيع المعلمين، وضعف استثمار المباني المدرسية، وعدم التوازن بين أعداد المعلمين والطلاب، وهي مؤشرات تعكس ضعف التخطيط القائم على الاحتياج الفعلي، وغياب النماذج التنبؤية الدقيقة لتوزيع الموارد. في حين جاءت بعض العبارات بدرجة متوسطة مثل ارتفاع التكلفة التشغيلية والتركيز على التوسع في البنية التحتية، مما يدل على وجود توجهات إنفاق لا ترتبط دائمًا بتحسين جودة المخرجات التعليمية، وهو ما أكدته الأدبيات التي تشير إلى أن زيادة الإنفاق لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج ما لم يتم توجيهه بكفاءة.

البعد الثالث: ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم

جدول (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثالث: ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر	الترتيب
.1	ضعف الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي في خفض التكاليف التشغيلية.	4.05	0.96	مرتفعة	**1**
.2	تفاوت جاهزية المدارس الرقمية بين المناطق التعليمية.	3.80	0.88	مرتفعة	**5**
.3	ضعف تدريب الكوادر التعليمية على استخدام التقنيات التعليمية بفاعلية.	3.70	1.07	مرتفعة	**9**
.4	محدودية توظيف البيانات الرقمية في تحسين القرارات المالية.	3.73	0.96	مرتفعة	**8**
.5	ضعف ربط الإنفاق التقني بتحسن نواتج التعلم.	3.83	1.01	مرتفعة	**4**
.6	قصور في قياس العائد التعليمي من الاستثمارات الرقمية.	3.68	1.10	مرتفعة	**13**
.7	الاعتماد على أساليب تقليدية رغم توفر البنية الرقمية.	3.70	1.04	مرتفعة	**9**
.8	ضعف التكامل بين الأنظمة الرقمية التعليمية والأنظمة المالية.	3.69	1.04	مرتفعة	**10**
.9	ضعف وضوح أثر منصات التعلم الإلكتروني على تحسين التحصيل الدراسي.	3.68	1.02	مرتفعة	**11**
.10	قلة الدراسات التقييمية لجدوى المشروعات التقنية التعليمية.	4.00	0.93	مرتفعة	**2**
.11	ضعف توجيه الإنفاق الرقمي نحو المدارس	3.75	0.98	مرتفعة	**7**

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر	الترتيب
	الأكثر احتياجًا.				
.12	ضعف استثمار التحول الرقمي في تقليل الفجوات التعليمية.	3.78	0.97	مرتفعة	**6**
.13	محدودية ربط نتائج الاختبارات الوطنية والدولية بقرارات الإنفاق.	3.93	0.89	مرتفعة	**3**
.14	ضعف استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة القرارات التعليمية والمالية.	3.50	0.93	مرتفعة	**14**
البعد الثالث: ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم		3.77	0.70	مرتفعة	**-**

أظهرت النتائج أن المتوسط العام للبُعد الثالث (ضعف توظيف التحول الرقمي وربط الإنفاق بنواتج التعلم) بلغ (3.77) بانحراف معياري (0.70)، مما يشير إلى أن درجة توافر جوانب الضعف في هذا البُعد جاءت بدرجة مرتفعة، وهو ما يعكس وجود فجوة بين حجم الاستثمار في التحول الرقمي وبين العائد التعليمي المتوقع منه. ويمكن تفسير هذه النتيجة بضعف الربط بين الإنفاق التقني ومؤشرات الأداء التعليمية، إضافة إلى محدودية توظيف البيانات الرقمية في دعم اتخاذ القرار، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات الحديثة التي تؤكد أن التحول الرقمي لا يحقق أثره إلا إذا ارتبط بتحسين نواتج التعلم بشكل مباشر (Râlea et al., 2026)

كما يتضح أن أعلى العبارات تمثلت في ضعف الاستفادة من التحول الرقمي في خفض التكاليف، وقلة الدراسات التقييمية للمشروعات التقنية، وضعف ربط نتائج الاختبارات بقرارات الإنفاق، وهي مؤشرات تعكس قصورًا في تقييم العائد على الاستثمار الرقمي. في المقابل، جاءت بعض الجوانب بدرجة متوسطة مثل ضعف تدريب الكوادر، وضعف التكامل بين الأنظمة الرقمية، وضعف استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يدل على أن البنية التقنية قد تكون متوفرة جزئيًا، إلا أن توظيفها الفعلي لا يزال دون المستوى المأمول.

ثالثا: نتائج الإجابة على السؤال الثالث

ينص السؤال الثالث على: **ما السياسات أو الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم بالمملكة، استناداً إلى التجارب العالمية الناجحة؟**

تم عرض السؤال بحيث يتطلب إجابات مفتوحة على أعضاء المجموعة من الخبراء في الجولة الأولى، وفي الجولة الثانية تم صياغة إجابات الخبراء في الجولة الأولى في شكل عبارات بهيئة استبيان، وطلب منهم إبداء آرائهم بالموافقة أو الرفض أو التعديل أو إضافة عبارات أخرى، وتم تعديل العبارات بناءً على آرائهم وعرضها في الجولة الثالثة، ثم إجراء التعديلات النهائية لتخرج إجابات السؤال على النحو الآتي:

الجولة الأولى:

تم عرض أسئلة المفتوحة على الخبراء للإجابة عليها وهي:

1. ما السياسات المرتبطة بتطوير جودة التعليم وتحسين كفاءة المعلم والمناهج الدراسية بما يحقق رفع كفاءة الإنفاق التعليمي؟
2. ما السياسات المتعلقة بتوجيه الموارد التعليمية نحو المراحل المبكرة، وتحسين توزيع المعلمين، وتعزيز التوازن بين التعليم العام والتقني والمهني؟
3. ما السياسات التي تسهم في تطوير الحوكمة التعليمية، مثل التمويل القائم على الأداء، وتعزيز الشفافية، وتطبيق أنظمة التقييم والمساءلة؟

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

4. ما دور التحول الرقمي، وتحليلات البيانات، ونماذج التعلم المدمج، والشراكات مع القطاع الخاص في تحقيق كفاءة أعلى للإنفاق في قطاع التعليم؟

الجولة الثانية:

تم اختيار الآراء المتشابهة وتحويلها إلى عبارات تتطلب اختيار (موافق/ غير موافق) وكانت النسب الموافقة كالتالي:

أولًا: محور جودة التعليم وكفاءة المعلم والمناهج

جدول (10) محور جودة التعليم وكفاءة المعلم والمناهج

رقم	العبارة	نسب الاتفاق	الحكم
.1	إعادة توجيه الإنفاق نحو تحسين جودة التعلم والتركيز على الاستثمار في المعلم وبرامج التطوير المهني المستمر .	100%	مقبول
.2	تطوير المناهج وأساليب التدريس بما يعزز مهارات التفكير النقدي والتعلم النشط لدى الطلاب .	100%	مقبول
.3	تطوير نظم تدريب قائمة على الاحتياجات الفعلية للمعلمين وربطها بأداء الطلاب .	%60	غير مقبول
.4	توسيع استخدام التحول الرقمي في إدارة العمليات التعليمية والإدارية لخفض التكاليف التشغيلية .	90%	مقبول
.5	توظيف تحليلات البيانات التعليمية لدعم اتخاذ القرار وتحسين مخرجات التعلم .	90%	مقبول
.6	تعزيز ثقافة الابتكار التربوي داخل المدارس لدعم تحسين جودة التعلم .	%70	غير مقبول
.7	تبني نماذج التعلم المدمج لتقليل الضغط على البنية التحتية وتحقيق كفاءة أعلى .	80%	مقبول
.8	تعزيز القيادة التعليمية الفاعلة القائمة على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى .	90%	مقبول
.9	الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في الاستثمار في رأس المال البشري التعليمي .	90%	مقبول
.10	تطبيق أساليب تدريس قائمة على الأدلة لرفع فاعلية التعلم .	%50	غير مقبول

وفي ضوء بيانات الجدول السابق تم اختيار العبارات التي حازت بموافقة ما لا يقل عن 80% من الخبراء وهي:

1. تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي.
2. تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية.
3. توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا.
4. تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
5. ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية.
6. دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة.
7. تطوير بنية تحتية تعليمية متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية.

ثانيًا: محور توجيه الموارد التعليمية والتوازن التعليمي

جدول (11) محور توجيه الموارد التعليمية والتوازن التعليمي

رقم	العبارة	نسب الاتفاق	الحكم
.1	تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي .	100%	مقبول
.2	تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية .	100%	مقبول

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

.3	توجيه الاستثمارات نحو المدارس ذات الأداء المنخفض لتحسين مخرجاتها.	%70	غير مقبول
.4	توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا .	90%	مقبول
.5	دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة .	%60	غير مقبول
.6	تطوير بنية تحتية تعليمية متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية .	%50	غير مقبول
.7	تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .	100%	مقبول
.8	ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية .	90%	مقبول

وفي ضوء بيانات الجدول السابق تم اختيار العبارات التي حازت بموافقة ما لا يقل عن 80% من الخبراء وهي:

1. تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي.
2. تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية.
3. توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا.
4. تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
5. ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية.
6. دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة.

ثالثًا: محور الحوكمة التعليمية وكفاءة الإنفاق

جدول (12): محور الحوكمة التعليمية وكفاءة الإنفاق

رقم	العبارة	نسب الاتفاق	الحكم
.1	تطبيق نماذج تمويل قائمة على الأداء وربط المخصصات المالية بمؤشرات جودة محددة .	100%	مقبول
.2	اعتماد أنظمة تقييم دورية للمؤسسات التعليمية لضمان كفاءة استخدام الموارد .	90%	مقبول
.3	تعزيز الشفافية والمساءلة في توزيع الميزانيات واتخاذ القرارات المالية .	100%	مقبول
.4	تعزيز المشاركة المجتمعية في متابعة وتقييم الأداء التعليمي .	60%	غير مقبول
.5	تطبيق أنظمة حوكمة رقمية لتعزيز كفاءة إدارة الموارد التعليمية.	70%	غير مقبول
.6	تطوير نماذج تمويل التعليم العالي عبر الشراكات مع القطاع الخاص .	80%	مقبول
.7	تحفيز المؤسسات التعليمية من خلال جوائز ومؤشرات تنافسية قائمة على كفاءة الإنفاق .	90%	مقبول
.8	تبني اللامركزية في إدارة الموارد التعليمية مع الحفاظ على معايير جودة موحدة .	80%	مقبول
.9	تطوير نظم رقابة داخلية فعالة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية .	70%	غير مقبول

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

وفي ضوء بيانات الجدول السابق تم اختيار العبارات التي حازت بموافقة ما لا يقل عن 80% من الخبراء وهي:

1. تطبيق نماذج تمويل قائمة على الأداء وربط المخصصات المالية بمؤشرات جودة محددة.
2. اعتماد أنظمة تقييم دورية للمؤسسات التعليمية لضمان كفاءة استخدام الموارد.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة في توزيع الميزانيات واتخاذ القرارات المالية.
4. تطوير نماذج تمويل التعليم العالي عبر الشراكات مع القطاع الخاص.
5. تحفيز المؤسسات التعليمية من خلال جوائز ومؤشرات تنافسية قائمة على كفاءة الإنفاق.
6. تبني اللامركزية في إدارة الموارد التعليمية مع الحفاظ على معايير جودة موحدة.
7. تطوير نظم رقابة داخلية فعالة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية.

الجولة الثالثة والأخير:

تم استخلاص العبارات التي وافق عليها نسبة 80% من الخبراء في الجولة الثانية لعرض العبارات المستخلصة عليهم مرة أخرى وكانت استجاباتهم كالتالي:

أولًا: محور جودة التعليم وكفاءة المعلم والمناهج

جدول (10) محور جودة التعليم وكفاءة المعلم والمناهج

رقم	العبارة	نسب الاتفاق	الحكم
.1	تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي .	100%	مقبول
.2	تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية .	100%	مقبول
.3	توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا .	90%	مقبول
.4	تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .	90%	مقبول
.5			
.6	ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية .	80%	مقبول
.7	دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة .	90%	مقبول

وفي ضوء بيانات الجدول السابق تم اختيار العبارات التي حازت بموافقة ما لا يقل عن 80% من الخبراء وهي:

1. تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي.
2. تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية.
3. توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا.
4. تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
5. ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية.
6. دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

ثانيًا: محور توجيه الموارد التعليمية والتوازن التعليمي

جدول (11) محور توجيه الموارد التعليمية والتوازن التعليمي

رقم	العبارة	نسب الاتفاق	الحكم
.1	تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي .	100%	مقبول
.2	تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية .	100%	مقبول
.3	دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة .	%50	غير مقبول
.4	توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا .	90%	مقبول
.5	تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .	100%	مقبول
.6	ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية .	90%	مقبول
.7	دعم برامج الإرشاد المهني المبكر لتوجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية المناسبة .	%50	غير مقبول

وفي ضوء بيانات الجدول السابق تم اختيار العبارات التي حازت بموافقة ما لا يقل عن 80% من الخبراء وهي:

1. تخصيص موارد أكبر للتعليم المبكر والمرحلة الأساسية لتعظيم العائد الاقتصادي والتعليمي.
2. تحسين سياسات توزيع المعلمين وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية.
3. توجيه الكفاءات التعليمية المتميزة إلى البيئات التعليمية الأكثر احتياجًا.
4. تعزيز التوازن بين التعليم الأكاديمي والتقني والمهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
5. ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل وبرامج التنمية الوطنية.

ثالثًا: محور الحوكمة التعليمية وكفاءة الإنفاق

جدول (12): محور الحوكمة التعليمية وكفاءة الإنفاق

رقم	العبارة	نسب الاتفاق	الحكم
.1	تطبيق نماذج تمويل قائمة على الأداء وربط المخصصات المالية بمؤشرات جودة محددة .	100%	مقبول
.2	اعتماد أنظمة تقييم دورية للمؤسسات التعليمية لضمان كفاءة استخدام الموارد .	90%	مقبول
.3	تعزيز الشفافية والمساءلة في توزيع الميزانيات واتخاذ القرارات المالية .	100%	مقبول
.4	تطوير نماذج تمويل التعليم العالي عبر الشراكات مع القطاع الخاص .	80%	مقبول
.5	تحفيز المؤسسات التعليمية من خلال جوائز ومؤشرات تنافسية قائمة على كفاءة الإنفاق .	90%	مقبول
.6	تبني اللامركزية في إدارة الموارد التعليمية مع الحفاظ على معايير جودة موحدة .	80%	مقبول
.7	تطوير نظم رقابة داخلية فعالة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية .	%60	غير مقبول

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

وفي ضوء بيانات الجدول السابق تم اختيار العبارات التي حازت بموافقة ما لا يقل عن 80% من الخبراء وهي:

1. تطبيق نماذج تمويل قائمة على الأداء وربط المخصصات المالية بمؤشرات جودة محددة.
2. اعتماد أنظمة تقييم دورية للمؤسسات التعليمية لضمان كفاءة استخدام الموارد.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة في توزيع الميزانيات واتخاذ القرارات المالية.
4. تطوير نماذج تمويل التعليم العالي عبر الشراكات مع القطاع الخاص.
5. تحفيز المؤسسات التعليمية من خلال جوائز ومؤشرات تنافسية قائمة على كفاءة الإنفاق.
6. تبني اللامركزية في إدارة الموارد التعليمية مع الحفاظ على معايير جودة موحدة.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والميدانية، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تطوير الحوكمة المالية في قطاع التعليم من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وربط الإنفاق بالمخرجات التعليمية الفعلية.
2. إعادة هيكلة التخطيط المالي التعليمي بالاعتماد على البيانات والمؤشرات التنبؤية، مع إشراك القيادات التعليمية في إعداد الميزانيات.
3. تطبيق نماذج التمويل القائم على الأداء وربط المخصصات المالية بنتائج التعلم ومؤشرات الجودة التعليمية.
4. زيادة الاستثمار في إعداد المعلمين وتطويرهم مهنيًا بصورة مستمرة لتحسين جودة التدريس داخل الصفوف الدراسية.
5. تحسين كفاءة توزيع الموارد البشرية وفق الاحتياج الفعلي للمدارس والمناطق التعليمية.
6. تفعيل التحول الرقمي في التعليم وربط الاستثمارات التقنية بتحسين نواتج التعلم ورفع كفاءة الإنفاق.
7. تطوير نظم تحليل البيانات التعليمية واستخدامها في دعم اتخاذ القرار وربط التمويل بالنتائج التعليمية الفعلية.
8. إجراء تقييمات دورية للعائد على الاستثمار التعليمي، خاصة في المشروعات التقنية؛ لضمان كفاءة استخدام الموارد المالية.
9. مواءمة السياسات التعليمية مع الأهداف التنموية الوطنية بما يحقق التكامل بين التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، مجدي عزيز. (2009). معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم. القاهرة: عالم الكتب.
2. الأسمري، إيمان سالم عوض (2023). كفاءة الإنفاق في بعض مدارس تعليم المرحلة الابتدائية لتحسين جودة التعليم في منطقة بلسمر. المجلة العربية للتربية النوعية - المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (25)، 45-55.
3. باشا، منال. (2025). أثر كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 10(2)، 393–408.
4. الجويعد، مشاعل بنت صالح (2024). واقع تفعيل تقنيات تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية - المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (33)، 647-690.
5. الحربي، إيناس معيض. (2025). تحديات تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: جامعة طيبة أنموذجاً. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث غزة، 9(2)، 39–49.
6. الحربي، تركي بن عبدي (2023). متطلبات تحسين الإنفاق التعليمي بمدارس تعليم الرس في ضوء رؤية 2030. مجلة الدراسات والبحوث التربوية - مركز العطاء للاستشارات التربوية، 7(3)، 423-449.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026

7. الخريجي، مشاعل بنت فهد (2021). قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين (G20). مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (59)، 225-284.
8. الخليوي، لينا بنت سليمان علي (2023). تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في الجامعات السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجًا. العلوم التربوية - جامعة القاهرة، 3(31)، 347-384.
9. الديك، سامية عمر فارس. (2024). دراسة مقارنة لتطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا. مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، جامعة ذمار - كلية الآداب، 6(1)، 389–415.
10. الراجحي، إلهام بنت نايف محمد (2024). حوكمة نفقات التعليم لتحسين كفاءة الإنفاق: سيناريو مستقبلي. دراسات عربية في التربية وعلم النفس - رابطة التربويين العرب، (149)، 297-328.
11. الشدي، ندى بنت إبراهيم. (2026). تحسين كفاءة الإنفاق بجامعة شقراء لتحقيق الاستدامة المالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. مجلة العلوم التربوية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، 14(1)، 40–71.
12. عاشور، إيمان عبد السلام محمد. (2023). التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية وفنلندا: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة كفر الشيخ.
13. عبد الرحيم، حنان محمود محمد. (2023). استخدام الموارد التعليمية المفتوحة في كل من كندا وإندونيسيا وإمكان الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس - كلية التربية، 47(2)، 77–222.
14. عبد السلام، ممدوح عبدالمولى محمد. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في تعزيز القدرة التنافسية: دراسة قياسية للحالة المصرية. مجلة البحوث الإدارية، 41(1)، 1–36.
15. عبد العزيز، لبنى عبد العزيز محمد سعد. (2023). ملامح الخبرة الأسترالية في التميز المؤسسي وإمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس - كلية التربية بالإسماعيلية، (57)، 203–235.
16. العدل، ضياء فتحي (2021). كفاءة الإنفاق العام على التعليم في مصر مقارنة بمجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط. مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 541(112)، 467-515.
17. الغامدي، فوزية بنت علي (2024). تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق التنمية المستدامة المالية لكليات العلوم الإنسانية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية - المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (29)، 1-32.
18. الفايز، فايز بن عبد العزيز سليمان (2021). واقع دمج المدارس الحكومية قليلة العدد لتحسين كفاءة الإنفاق في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية - جامعة الملك سعود، 4 (33)، 272-751.
19. فرغل، منصور بن سعد بن محمد. (2026). نموذج مقترح لتحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات السعودية. مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية - مركز النشر العلمي والتأليف والترجمة، 11(1)، 1–26.
20. القرشي، هدى عبد ربه حميد. (2024). التربية والتنمية البشرية: دراسة مقارنة بين سنغافورة وكندا. مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، (25)، ج1، 34–70.
21. القط، أمل السيد محمد. (2023). رؤية مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر في ضوء خبرة فنلندا. مجلة كلية التربية، جامعة بنها - كلية التربية، 34(136)، 313–336.
22. كيلاني، خالد سليمان. (2025). متطلبات تطبيق حوكمة النفقات في التعليم الثانوي بمحافظة القليوبية. مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية، جامعة مدينة السادات - كلية التربية، (41)، 313–341.
23. المزيني، سارة بنت حمود. (2025). دراسة مقارنة لنظام التعليم في جمهورية فنلندا مع المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة - كلية التربية، (131)، ج1، 477–499.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810

24. النور، عمر تاج السر عمر (2025). أثر بطاقة الأداء المتوازن في تقييم كفاءة الإنفاق في الجامعات الحكومية السعودية: دراسة تطبيقية على كليات جامعة الملك خالد. مجلة البحوث المحاسبية - جامعة طنطا، (4)، 255-289.
25. آل هملان، رنا فرحان. (2025). رفع نواتج التعلم في مدارس التعليم الابتدائي بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العالمية. مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس - كلية التربية - الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، (283)، 71–103.
26. Afonso, A., Alves, J., & Bazah, N. (2026). An analysis of public expenditure dynamics and public sector efficiency in the EU-27. International Economics, 100706. https://doi.org/10.1016/j.inteco.2026.100706
27. Amartey, I. (2026). Public education spending and income inequality. arXiv. https://doi.org/10.48550/arXiv.2601.11928
28. Bussière, Patrick, & Knighton, Tamara. (2020). Education funding and student performance in Canada. Canadian Journal of Education, 43(2), 337–364.
29. Chen, Hang. (2024). The factors that make education high performing—Take Finland for example. Journal of Education, Humanities and Social Sciences, 43, 191–198.
30. Ergün, Y. (2025). Comparative evaluation of education expenditures in Türkiye and PISA results in 2022. International Journal of Public Finance, 10(2), 305–324. https://doi.org/10.30927/ijpf.1706329
31. Eurydice European Commission. (2024). Funding in education: Finland. https://eurydice.eacea.ec.europa.eu/eurypedia/finland/funding-education
32. Ghernouk, C., & Liouaeddine, M. (2026). Educational spending efficiency: A comparative analysis using DEA and Malmquist index. Economies, 14(4), 110. https://doi.org/10.3390/economies14040110
33. Goss, Peter, Sonnemann, Julie, & Griffiths, Katharine. (2022). School funding reforms and student outcomes in Australia. Australian Economic Review, 55(1), 5–23.
34. Haeck, Catherine, Lefebvre, Pierre, & Merrigan, Philip. (2021). Canadian education spending and student achievement outcomes. Education Economics, 29(3), 275–296.
35. Herrera, S., Isaka, H., & Ouedraogo, A. (2025). Efficiency of public spending in education, health, and infrastructure: An international benchmarking exercise. Journal of Applied Economics, 28(1), 24809. https://doi.org/10.1080/15140326.2025.2480985
36. Hryhorash, O., Bocharov, D., Bondar, A., Zhuravka, O., Mordan, Y., & Teslenko, T. (2022). The efficiency of individual and public spending on higher education in OECD countries and in Ukraine. https://doi.org/10.55643/fcaptp.5.46.2022.3909
37. Hunter, Darryl M. (2022). Public spending on education in the Canadian provinces. Canadian Journal of Educational Administration and Policy, 198, 2–73.
38. Kitchen, Hamish, & Petrarca, Ilaria. (2020). Financing education in Canada: Equity and efficiency considerations. Canadian Public Policy, 46(4), 456–472.
39. Kwek, David. (2020). Policy and pedagogical reforms in Singapore. Asia Pacific Journal of Education. https://doi.org/10.1080/02188791.2020.1841430
40. Kwon, Seong Hyun. (2025). Education expenditure and sustainable human capital development in OECD countries. Sustainability, 17(23), 10848. https://doi.org/10.3390/su172310848

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.131.2026.1689
مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com | Email: editor@jalhss.com
Volume (131) June 2026 | العدد (131) يونيو 2026
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810

41. Niemi, Hannele, & Kumpulainen, Kristiina. (2020). Education and learning in Finland: Current challenges and future directions. Educational Research, 62(4), 402–419.
42. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2024). Education at a glance 2024: Finland. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/e7d20315-en
43. Râlea, I.-A., Pintilescu, C., Iulia-Oana, Ș., & Aivaz, K.-A. (2026). Data-driven efficiency analysis of EU higher education systems. Systems, 14(1), 49. https://doi.org/10.3390/systems14010049
44. Sahlberg, Pasi. (2021). Does Finnish education reform improve equity and efficiency? Educational Research for Policy and Practice, 20(2), 137–151.
45. Shaturaev, J. (2024). Singapore's blueprint for excellence. Unisia, 42(1), 251–278. https://doi.org/10.20885/unisia.vol42.iss1.art11
46. Trinh, Linh Doan Tuan. (2025). The impact of education expenditure on economic growth in the Southeast Asia region. Knowledge and Performance Management, 9(1), 148–159. https://doi.org/10.21511/kpm.09(1).2025.11
47. Tzanoulinou, D., et al. (2026). Artificial intelligence and cost reduction in public higher education: A scoping review. arXiv. https://doi.org/10.48550/arXiv.2604.04741
48. Välijärvi, Jouni, & Sulkunen, Sari. (2021). The Finnish education system and its effectiveness. Nordic Studies in Education, 41(2), 85–101.